دورنظم المعلومات المحاسبية على الأداء المالي في البنوك السودانية (دراسة ميدانية– بنك الادخار والتنمية الاجتماعية)

إشراقة مهدى محمد عدلان*, ميادة أحمد عبد القيوم مزمل**

*جامعة شندي – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية eshragamahdi77@yahoo.com موبايل: ٠٩١٨٠٣٨٨٥٧

**جامعة شندي – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – موبايل: ٠٩١٣٠٧٨٠٧٩

المستخلص

تناولت الدراسة دور نظم المعلومات المحاسبية على الأداء المالي في البنوك السودانية، وهدفت الدراسة إلى إبراز الجوانب التي يمكن من خلالها التعرف على مفهوم نظم المعلومات المحاسبية، التعرف على مفهوم وأهمية الأداء المالي، معرفة المشاكل التي تواجه تطبيق نظم المعلومات المحاسبية، التوصل إلى نتائج مدعمة إحصائياً عن موضوع الدراسة. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستنباطي لتصميم البحث وجمع وتحليل البيانات والتوصل إلى نتائج وتوصيات. تمثلت أهم نتائج الدراسة في أن توافر الخبرات والمؤهلات لدى الأفراد القائمين علي تشغيل النظام يؤثر ايجابياً على الأداء المالي للبنوك، استخدام نظم المعلومات المحاسبية يقلل من الأخطار التي تواجه عملية الرقابة المالية في البنوك، استخدام نظم وتقنيات حديثة تحقق كفاية وكفاءة الأداء المالي. خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها ضرورة إتباع دورة معلوماتية في جمع المعلومات المالية، يجب تدريب الأفراد القائمين علي تشغيل النظام بإقامة الدورات التدريبية حتى تتوافر لديهم الخبرات والمؤهلات.

الكلمات المفتاحية: المعلومات المحاسبية، البيانات ، الأداء المالي ،الكفاءة ، تقويم الأداء .

Abstract

The study dealt with the role of accounting information systems on financial performance in Sudanese banks, and the study aimed to highlight the aspects through which it is possible to identify the concept of accounting information systems, to identify the concept and importance of financial performance, to know the problems facing the application of accounting information systems, to reach statistically supported results about The subject of the study.

In order to achieve these goals, the study followed the descriptive analytical approach and the deductive approach to designing the research, collecting and analyzing data, and arriving at results and recommendations.

The most important results of the study were that the availability of expertise and qualifications of individuals operating the system positively affects the financial performance of banks, the use of accounting information systems reduces the risks facing the financial control process in banks, the use of modern systems and techniques that achieve the adequacy and efficiency of financial performance.

The study came out with a number of recommendations, the most important of which is the need to follow an informatics course in collecting financial information. Individuals operating the system must be trained by conducting training courses so that they have experience and qualifications.

keywords: Accounting information, data, financial performance, efficiency, performance evaluation.

١. المقدمة

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة:

تمهيد:

نظم المعلومات المحاسبية من العلوم المهمة في حياتنا فهي تختص بتحليل وتشغيل ومعالجة البيانات والمعاملات والتقرير عنها لكل الأطراف الخارجية والداخلية على حد السواء.

ونسبة لوجود التعدد والتعقد في الحياة العملية فلابد من استخدام نظم المعلومات المحاسبية ولأن هذا عصر تكنولوجيا المعلومات لذلك نتوقع أن تتنوع وتتشكل طبيعة المعلومات المطلوبة لمعالجة الأحداث المالية. وبالتالى نتوقع حدوث تنوع في نظم المعلومات المحاسبية والتي هي قادرة على إنتاج وتوليد تلك المعلومات. فإذا نظرنا إلى استخدام النظم المحاسبية الالكترونية في معظم المؤسسات نجد أنه أدى إلى حدوث طور ملحوظ في مهام المحاسب فنجد أن دور المحاسب أصبح أكثر فاعلية فهو يستخدم الحاسب بدلاً من ضياع وقته وجهده في حفظ السجلات والدفاتر.

فإذا أخذنا المصارف بصورة خاصة وتتبعنا عملية الرقابة والأداء نجد لابد من وجود نظم معلومات محاسبية حتى تتم عملية الرقابة المصرفية بصورة سليمة ولابد من وجود هذه النظم المحاسبية حتى يتمكن الموظفين من أداء مهامهم بالصورة المطلوبة. وعليه كان لأبد من الفهم المتعمق لنظم المعلومات المحاسبية.

ونستعرض في هذه الدراسة مدى مساهمة نظم المعلومات المحاسبية في الأداء المالي.

مشكلة الدراسة:

تتجسد مشكلة الدراسة في أن عدم وجود تطور ملحوظ في النظم المحاسبية وعدم وجود كفاءة في الاستخدام للنظم المحاسبية وفي بعض الأحيان تعيين بعض من الأفراد والموظفين غير المؤهلين للتعامل مع النظم المحاسبية حيث أصبحت هذه النظم غير قادرة على تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية بصفة عامة ويمكن صياغتها في السؤال الرئيسي التإلى:

ما مدى مساهمة نظم المعلومات المحاسبية في جودة الأداء المالي؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في وجود أهمية علمية وأهمية عملية:

الأهمية العلمية:

تكسب الدراسة أهميتها من خلال البيانات التي تعالج بواسطة الكمبيوتر كمياً تفوق التي تعالج يدوياً، لكي تتم عملية الرقابة لابد من وجود دقة في تسجيل البيانات المحاسبية ومعالجتها وإخراجها في شكل معلومات،كذلك احتمال قيام الموظفين غير الأمناء باختلاس بعض المبالغ والسبب في ذلك يرجع إلى صعوبة وتعذر عملية المراجعة، لذلك كان لابد من استخدام نظم معلومات المحاسبية على درجة من التطور تساعد في سير عملية الرقابة المصرفية وتمثل الدراسة امتداد للدراسات والبحوث التي دارت حول أهمية دراسة نظم المعلومات المحاسبية ومعرفة مدى تأثير تطبيقها على الأداء المالي.

الأهمية العملية:

تظهر أهمية الدراسة في إمكانية الخروج بنتائج وتوصيات تستفيد منها إدارة المصارف وفي ظل التنافس الشديد في مجال استخدام نظم المعلومات الحديثة كان لابد من دراسة هذا الموضوع دراسة عملية والوقوف على الايجابيات والسلبيات وكذلك تقييم الأداء المالي من خلال استخدام نظم المعلومات المحاسبية ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي:

١. التعرف على مفهوم نظم المعلومات المحاسبية.

٢. التعرف على مفهوم وأهمية الأداء المالي.

٣. عكس مدى تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على جودة الأداء المالي.

٤. التوصل إلى نتائج مدعمة إحصائياً عن موضوع الدراسة.

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على اختبار الفرضية الآتية:

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستخدام نظم المعلومات المحاسبية وجودة الأداء المالي.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: بنك الادخار والتنمية الاجتماعية.

الحدود الزمانية: ٢٠٢١م

الحدود الموضوعية: نظم المعلومات المحاسبية والأداء المالي.

الحدود البشرية: الموظفين بالأقسام المختلفة ببنك الادخار والتنمية الاجتماعية.

مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الباحثتان على جمع البيانات من المصادر التالية:

مصادر أولية: الاستبانة

مصادر ثانوية: تتمثل في الكتب والدوريات والمجلات العلمية والرسائل العلمية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المناهج التالية: المنهج التاريخي لاستعراض الدراسات السابقة والكتب والمراجع، والمنهج الاستنباطي للتعرف على طبيعة المشكلة، والمنهج الاستقرائي لاختبار الفروض، والمنهج الوصفي التحليلي لاستخدام الطرق الإحصائية مثل الجداول والتكرارات والنسب المئوية، واختبار مربع كآي لتحديد اثر المتغير المستقل على

المتغير التابع، وكذلك استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات. المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي التحليلي لاختبار فرضيات الدراسة وفق بيانات الدراسة الميدانية.

ثانياً: الدراسات السابقة:

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أحد المكونات الأساسية والهامة لنظم المعلومات الإدارية في المنشأة وأكبر وحدة فيها. ونظراً لهذه الأهمية اتجهت معظم المنشآت في السنوات الأخيرة إلي تطبيق المفهوم العام لنظم المعلومات وبصفة خاصة علي الوظيفة المحاسبية فيها، نجد أن نظام المعلومات المحاسبي يقوم علي مجموعة من الأهداف والمبادئ والوظائف، حيث يتم تصميمه بصورة تمكن من إنتاج البيانات التي تساعد علي ربط الأهداف بوسائل تحقيقها، وتجمع الأنشطة التي يقوم بها نظام المعلومات المحاسبي في مجموعة من الوظائف الرئيسية من أهمها تجميع البيانات، والحصر والتسجيل، والترميز، والتصنيف.

١. هدفت دراسة عوض الله (2009م) إلى إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه نظم المعلومات المحاسبية في قياس وعاء ضريبة أرباح الأعمال، كذلك معرفة أثر نظم المعلومات على صافي الربح.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف اتبع الدارس المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستنباطي لتصميم البحث وجمع وتحليل البيانات والتوصل إلى نتائج وتوصيات، وقد تمثلت أهم نتائج الدراسة في أن نظام المعلومات المحاسبية يمثل حلقة وصل بين الممولين وديوان الضرائب وذلك من خلال تأمين هذه العلاقة في عملية الجباية ولمنع التهرب الضريبي، أيضاً نتيجة لتوسع المظلة الضريبية أصبح هناك حاجة لدخول التكنلوجيا في قياس وتقدير وعاء الضريبة. أهم التوصيات فقد تمثلت في ضرورة أن الوصول إلى الممولين القادرين على دفع الضريبة وذلك عن طريق التفتيش والمتابعة المستمرة للحصول على معلومات الجمارك، كذلك اوصت لتفريغ المعلومات ومتابعتها من مكاتب الحاسب الإلى والمعلومات والتوصية بقيام شبكة تربط بين إدارات الضرائب المختلفة الجمارك والتجارة.

٢. هدفت دراسة أحمد(٢٠١٤م) إلى التعرف على تطبيق نظام القييم الذاتي للمخاطر والضوابط الرقابية على بنك لبنان والمهجر، وما قد يحدثه هذا النظام من تغيرات على الأداء المالي والتشغيلي للبنك وكذلك التعرف على دور نظام القييم الذاتي للمخاطر والضوابط الرقابية في التصدي لتلك المخاطر التي يواجهها البنك وضبطها. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف اتبع الدارس المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستنباطي لتصميم البحث وجمع وتحليل البيانات والتوصل إلى نتائج وتوصيات، وقد تمثلت أهم نتائج الدراسة في أنه يوجد تأثير لتطبيق نظام التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط الرقابية على الأداء المالي في بنك لبنان والمهجر، حيث كان له تأثير واضح للحد من الخسائر الناتجة من المخاطر التي قد يتعرض لها البنك، يوجد تأثير لتطبيق نظام التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط الرقابية على الأداء التشغيلي في بنك لبنان والمهجر، وكذلك تجنب البنك لكثير من المخاطر التي قد تحدث في الوقت

الحالي والمستقبل، وكيفية التعامل مع الأخطاء الناتجة من العملاء أوالموظفين والأخطاء الناتجة من الظروف غير المتوقعة.

أهم التوصيات فقد تمثلت في ضرورة إدارة بنك لبنان والمهجر بعقد اجتماعات دورية وبشكل منظم لمتابعة عمل تطبيق نظام التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط الرقابية وسماع اقتراحات ومشاكل الفروع والدوائر وماهو جديد في سياسات البنك وماقد تؤثر على عمل البنك ومدى تعرضه للمخاطر ووضع ضوابط رقابية بشكل دوري لكل مايستحدث من مخاطر ومشاكل بالبنك.

٣. هدفت دراسة شيرين(٢٠١٧م) إلى اختبار العلاقة بين معايير المراجعة وجودة المعلومات المحاسبية، والتعرف على تأثير معايير المراجعة الداخلية على مبادئ حوكمة الشركات، ودراسة أثر مبادئ حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، ومعرفة دور مبادئ حوكمة الشركات في العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف اتبعت الدارسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستنباطي لتصميم البحث وجمع وتحليل البيانات والتوصل إلى نتائج وتوصيات، وقد تمثلت أهم نتائج الدراسة في أن هنالك علاقة طردية بين معايير المراجعة الداخلية ومبادئ حوكمة الشركات، غياب الرقابة على آليات حوكمة الشركات ونقص الإفصاح والشفافية في المصارف التجارية. أهم التوصيات فقد تمثلت في ضرورة اهتمام مديريْ المراجعة الداخلية في المصارف التجارية بمعايير المراجعة الداخلية والعمل على متابعة التطورات التي تطرأ على معايير المراجعة الداخلية.

٤. هدفت دراسة شذى(٢٠٢١م) إلى التعرف على واقع النظام المحاسبي الإلكتروني في المشاريع الزراعية والوقوف على مدى فاعلية النظم المحاسبية الإلكترونية من خلال معرفة جودة المعلومات والتقارير التي توفرها من حيث المحتوى والشكل والتوقيت، إبراز أهم المعوقات التي تحول دون الاستخدام الامثل للنظام المحاسبي الإلكتروني في المشاريع الزراعية، ومعرفة الدور الذي يلعبه النظام المحاسبي الإلكتروني في اتخاذ القرارات وترشيدها. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف اتبعت الدارسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستنباطي لتصميم البحث وجمع وتحليل البيانات والتوصل إلى نتائج وتوصيات، وقد تمثلت أهم نتائج الدراسة في أن النظام المحاسبي الإلكتروني المطبق في المشاريع الزراعية قيد الدراسة يوفر المعلومات في الوقت المناسب، كما يوفر معلومات كافية ودقيقة تساعد في عملية اتخاذ القرار، وإن النظام المحاسبي الإلكتروني المطبق في المشاريع الزراعية يؤدي إلى تخفيض التكاليف عن طريق تخفيض حجم العمالة . أهم التوصيات فقد تمثلت في ضرورة الإهتمام بتدريب العاملين في تلك المشاريع على استخدام النظم المحاسبية الإلكترونية واستخدام برامج حماية متطورة للحفاظ على خصوصية المعلومات.

٢. الإطار النظري للدراسة:

مفهوم وأهداف نظم المعلومات المحاسبية:

تعتبر المعلومات أحد الموارد الهامة لكافة المشروعات، فنظام المعلومات يمكن يعرف بأنه: (إطار يتم من خلاله تنسيق الموارد (البشرية والآلية) لتحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات (معلومات) لتحقيق أهداف المشروع (الدهراوي، 2002م، ص15).

أولاً:مفهوم نظم المعلومات المحاسبية:

يجب أن نبدأ أولاً بفهم كل من النظام والمعلومة، فنجد أن النظام يعرف من وجهة نظر نظرية النظم بأنه: (إطار شامل يتضمن مجموعة من العناصر والمبادئ والقواعد التي تتفاعل فيما بينها وفقاً لسلسلة من الإجراءات لتحقيق أهداف عامة).

وينبغي معرفة أن كل نظام كفء قد لا يكون بالضرورة نظاماً فعالاً والعكس صحيح. بمعني أن النظام قد يقوم بتحويل عناصر المدخلات (بيانات أو مواد خام) إلى مخرجات (معلومات أو منتجات) بكفاءة تامة دون أن يحقق أهدافه، وبالتالي لا تتحقق الفاعلية المطلوبة من النظام (عطيه، 1999م، ص27)

ويعرف النظام أيضاً بأنه : (إطار متكامل له هدف واحد أو أكثر من هدف وهو يقوم بالتنسيق فيما بين الموارد المطلوبة لتحويل المدخلات إلى مخرجات والموارد قد تكون خامات أو آلات أو طاقة وذلك بالاعتماد على نوع النظام) (قباني، 2002م، ص9) .

مما سبق يتضح أن النظام يمثل مجموعة عناصر مترابطة تشكل الهيكل العام للنظام ومجموعة من المبادئ يتم من خلالها التحكم في تنفيذ العمليات وذلك لتحقيق أهداف عامة.

وعلى الرغم من شيوع استخدام مصطلح (المعلومات) إلا أنه مازال هناك اختلاف في الرأي حول المفهوم العلمي لهذا اللفظ وعلاقته بمدخلات نظام المعلومات إلى البيانات. فنجد أن ديمسكي يعرف المعلومات بأنها: (البيانات التي يمكن أن تغير من تقديرات متخذ القرارات). ويذكر ماكرونف أن المعلومات هي: (مقياس لقيمة رسالة معينة لمتخذ قرار معين من موقف محدد)، أما ستون فيرى أن المعلومات عبارة عن: (معرفة مشتقة من تنظيم وتحليل البيانات، أى أنها بيانات ذات منفعة من تحقيق أهداف المنشأة). ويعرف ديفز المعلومات من حيث علاقتها بعدم التأكد بأنها: (تخفض عدم التأكد، فهي تغير الاحتمالات المتعلقة بالنواتج المتوقعة من موقف قراري معين، وبالتالي فهي تؤثر على القيمة من عملية القرار).

ومن التعاريف السابقة يتضح أن العلاقة بين البيانات والمعلومات هي العلاقة بين المادة الخام والمنتج التام.فنظام المعلومات يقوم بتشغيل البيانات غير المجهزة للاستخدام بحيث يحولها إلى بيانات مجهزة للاستخدام ،اي إلى معلومات. أن هذه البيانات لا تعتبر معلومات إلا إذا غيرت من معرفة متخذ قرار معين، ويقاس التغيير من رصيد المعرفة باستخدام مقياس الانتروبي الذي يقيس كمية المعلومات(مبارك، 2001م ، ص23).

والمعلومات هي منتج نظام المعلومات، وهنا يجب التفرقة بين البيانات والمعلومات، فالبيانات هي حقائق خام وقد تكون أرقاماً أو حتى رموزاً، وهي تمثل مدخلات نظام المعلومات وبالتالي فإن المعلومات هي بيانات تم تحويلها إلى معلومات وذلك بتشغيلها. والمعلومات هي المعرفة التي لها معنى معين ومفيدة في تحقيق الأهداف(قباني، 2002م، ص١٠).

مما سبق يتضح أن المعلومات هي بيانات ذات منفعة من تحقيق أهداف المنشأة. وحتى يمكن الاستفادة من المعلومات عند اتخاذ القرارات خاصة في حالات عدم التأكد فإنه ينبغي أن يتوافر في المعلومات السمات الأساسية الآتية: (السجاعي،2010 م، ص ص79– 84).

أ. القيمة الذاتية: ويقصد بها أن أى معلومات تتفاوت بتفاوت الغرض الذي أعدت من أجله.

ب.السرعة: ينبغي ان تمثل المعلومات قدراً من الحداثة.

ج ـ الدقة: ويقصد بها نسبة المعلومات الصحيحة إلى مجموع المعلومات التي تتوافر في الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.

د ـ التكامل: ويقصد بتكامل المعلومة ان تكون صالحة لتوضيح الاتجاهات المؤكدة أو الاحتمالية للمتغيرات موضوع البحث والتحليل.

هـ ـ التركيز: من الأفضل تلخيص المعلومات في شكل جداول او رسوم بيانية توضح الاتجاهات العامة.

وـ القابلية للقياس: يجب أن ينصب معد المعلومات على المعلومات القابلة للقياس، ويلاحظ أن بعض المعلومات تقبل القياس الكمي وبعضها الآخر لا يقبل القياس.

وأيضاً يمكن تعريف (نظام المعلومات) بأنه هو:(ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر والموارد تقوم بتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات من خلال شبكة من قنوات وخطوط ومؤسسات خيرية أوالشركات العامة أوالتجارية أو الصناعية في مجال الأعمال. كما ينطبق هذا التعريف على أي نظام للمعلومات سواء كان نظام يدوي بسيط يقوم على مجموعة من الملفات والدفاتر، أوكان نظام شامل يقوم على استخدام الحاسبات الإلكترونية) (الفيومي، محمد1998م، ص9).

ثانياً: مكونات نظم المعلومات المحاسبية:

ونظام المعلومات يقوم على عناصر مكونة له ويقصد بهذه العناصر الأجزاء المادية للنظام والتي تتضمن قيام النظام بوظائفه، وتشمل هذه الأجزاء الآتي : (الفيومي،محمد1998م، ص13).

أ–الأجهزة: والتي يمكن أن تتضمن أجهزة نظام المعلومات المعين كل من التلفون، التلكس الآلات الكاتبة، الآلات الحاسبه، الحاسبات الإلكترونية.

ب- وسائل حفظ وتخزين البيانات: وهي تتكون أساساً من الملفات والمستندات والميكروفيلم وآلات التصوير في النظم اليدوية.

ج ـ البرامج : وهي من الأجزاء المادية لنظام المعلومات القائم على استخدام الحاسبات الإلكترونية فقط. وهناك نوعين من البرامج الأول: يسمى برامج النظام، وهي البرامج الخاصة بتشغيل الحاسب نفسه والاستفادة من كل قدراته. الثاني: البرامج التطبيقية وهي البرامج الخاصة بالوظائف المختلفة المطلوب تشغيلها باستخدام الحاسب. وباختصار البرامج التطبيقية هي (ما يطلب من الحاسب أن يفعله).

د ـ قاعدة البيانات: وهي الوعاء الذي يحتوي على البيانات الأساسية المخزنة على وسائل التخزين المختلفة والتي لا بد من توافرها حتى يمكن القيام بعملية التشغيل.

هـ ـ إجراءات التشغيل: وينظر إلى إجراءات التشغيل على أنها جزء من الأجزاء المادية للنظام لأنها عادة ما تكون مطبوعة من كتيبات يطلق علىها (دليل التشغيل).وعادة يوجد نوعين من الإجراءات في نظم الحاسبات الإلكترونية أحدهما لمستخدمي النظام. وهذا يتضمن التعليمات الخاصة بإعداد البيانات وكيفية إدخالها، أما الثاني فخاص بالعاملين من مركز الحاسب الإلكتروني أنفسهم الذين يقومون بتشغيل النظام.

و ـ العنصر البشري: وهو أهم جزء من الأجزاء المادية لنظام المعلومات، حيث أنه هو الذي يجعل نظام المعلومات المعين قابل للتشغيل. ويتضمن العنصر البشري في نظام المعلومات القائم على استخدام الحاسبات الإلكترونية محللي ومصممي النظم وواضعي البرامج الذين يشتركون في عملية تحليل وتصميم وتنفيذ وتطوير نظام المعلومات. كما يشمل أيضا القائمين على تشغيل النظام في مركز الحاسب، والأفراد المسئولين عن جميع وحصر وإعداد البيانات في شكل معين لتصبح مدخلات.

ثالثاً: أهداف نظم المعلومات المحاسبية :

النظام المحاسبي يجب أن يتم تصميمه بصورة تمكن من أنتاج البيانات التي تساعد على:(دبيان، وآخرون1989م، ص ص17.10).

١. ربط الأهداف الأساسية والفرعية في المشروع بوسائل تحقيقها.

٢. عرض وتحليل نتائج أعمال المشروع بحيث يتمكن القائمين على إدارته من تقييم أداء الأنشطة المختلفة به.وحتي تتحقق فاعلية النظام المحاسبي المصمم فإنه يجب أن يرتبط بالأهداف الآتية :

أ. إنتاج التقارير المطلوبة: وتنقسم التقارير المطلوبة من النظام المحاسبي إلى:تقارير مالية، تقارير بيانية وإحصائية وتقارير التشغيل اليومية والأسبوعية.

ب ـ الدقة في إعداد التقارير :ترتبط كفاءة النظام المحاسبي بجودة التقارير التي ينتجها، ومعيار الجودة في التقارير هو دقة البيانات الواردة بها، وتتحقق الدقة في التقارير من خلال توافر عناصر منها التوازن المحاسبي ووجود نظام محدد للتوجيه المحاسبي.

ج ـ توقيت تقديم التقارير: يعتبر وصول البيانات في الوقت المناسب مهماً بالنسبة للقائمين على إدارة المشروع، والسرعة في إنجاز وتقديم البيانات تعتبر أمراً ملازماً للدقة في آن واحد، وتحقيقاً لهدف السرعة تلجأ الكثير من المشروعات إلى السعي للحصول على تجهيزات الية بتكاليف باهظة بهدف تسجيل العمليات المالية وإنتاج التقارير في أوقات وجيزة.

د ـ توافر وسائل الرقابة الداخلية في النظام:تمثل الرقابة الداخلية (مجموعة النظم الموضوعة للرقابة داخل المشروع سواء لرقابة النواحي المالية أو غير المالية والتي توضع في سبيل سلامة سير العمل في المنشأة من جميع نواحيه).

هـ ـ تحقيق التوازن بين تكلفة النظام وأهدافه:تحقيق التوازن يعني دراسة وقياس التكاليف المترتبة على تطبيق النظام ومقارنتها بالأهداف المتوقعة وقدرة المشروع على استيعابها.

ومن أهداف نظم المعلومات المحاسبية أيضا الآتي : (عبداللطيف،2008م، ص21) .

١. توفير المعلومات اللازمة لإنجاز العمليات والمهام اليومية.
٢. توفير المعلومات اللازمة لتدعيم عملية إتخاز القرار.
٣. توفير المعلومات اللازمة لتقييم الأداء الإداري.

رابعاً: خصائص نظم المعلومات المحاسبية :

يمكن تناول خصائص نظم المعلومات المحاسبية فئ الآتي : (قباني، 2002م، ص ص10–13) .

١. شبكة اتصال: يشبه نظام المعلومات حالة شبكة الاتصال في أنه يزود بمسارات معلومات إلى الكثير من النقاط وهو يساعد المعلومات على التدفق في كل مكان بالمشروع.

٢. مراحل تحويل وتوظيف البيانات: تقوم نظم المعلومات بتحويل المدخلات إلى مخرجات. وهذا يتم من خلال ثلاثة مراحل هي: مرحلة الإدخال، مرحلة التشغيل ومرحلة الإخراج.

وترتبط بهذه المراحل عدة وظائف هي تجميع البيانات ، وتشغيل البيانات ، وإنتاج المعلومات، كما يتم تنفيذ وظائف أخرى هي رقابة البيانات وإدارة البيانات.

٣. إدخال البيانات وإخراج المخرجات: يتم إدخال البيانات من خلال مرحلة الإدخال، بينما يتم الحصول المعلومات من خلال مرحلة المخرجات وعليه فإن البيانات هي الخامات التي تتحول إلى منتجات معلوماتية أو بضاعة تامة.

٤. مستخدمو المعلومات: يتم إنتاج المعلومات من نظام المعلومات بالمشروع ليستخدمه أي من المستخدم الداخلي

أو المستخدم الخارجي ويشمل المستخدم الداخلي المديرين والموظفين بالمشروع، أما الخارجي يشمل كافة الجهات المهتمة خارج المشروع مثل الدائنين والموردين والعملاء واتحادات العمال.

٥. الأهداف: أي نظام معلومات بأي مشروع له ثلاثة أهداف أساسية هي:التزويد بالمعلومات المساندة لعملية اتخاذ القرار، التزويد بالمعلومات المساندة للعمل اليومي الروتيني والتزويد بالمعلومات.

٦. الموارد: يحتاج نظام المعلومات إلى موارد لإتمام وظائفه، ويمكن تبويب الموارد على أنها بيانات، مهمات، معدات، أفراد، أموال.

ويتم شرح نظم المعلومات حسب مواردها، فنظام المعلومات الذي يعمل باستخدام الموارد البشرية هو نظام معلومات يدوي، ونظام المعلومات الذي يركز على استخدام المعدات يعرف على أنه نظام معلومات إلكتروني، ومن خصائص نظم المعلومات المحاسبية أيضا الآتي (عطيه، 1999م، ص35).

أ. أن تكون أهداف النظام محددة بقدر الإمكان، حتى يمكن تصميمه بالطرقة المناسبة لتحقيقها.

ب. أن يكون متلائماً، ويتسم بالمرونة الكافية التي تمكنه من التأقلم مع ما يطرأ من تغيرات في الأهداف.

ج. أن يكون النظام مستقراً.

د. أن يكون بالنظام علاقات خلفية كافية تربط أركانه الأساسية والبيئية التي تحيط بكل منها بشكل يسمح للنظام بالتوصل إلى حالة الاستقرار المرغوبة.

خامساً: وظائف نظم المعلومات المحاسبية :

يمكن تجميع الأنشطة التي يقوم بها نظام المعلومات في خمسة وظائف رئيسية وهي (الفيومي،محمد1998م، ص ص29-17).

١. تجميع البيانات: ويبدأ تجميع البيانات في نظم المعلومات بتحديد ما هي البيانات التي ستعتبر المدخلات الأساسية للنظام. ثم تجميع هذه البيانات من مصادرها وإدخالها إلى النظام وإعدادها للتشغيل. وبعد تحديد نوعية وحجم البيانات المطلوب تجميعها، تبدأ الأنشطة التنفيذية لوظيفة تجميع البيانات وهي :

الحصر والتسجيل، الترميز، التضييف، التدقيق، والتحويل.

٢. تشغيل البيانات: ويقصد بتشغيل البيانات معالجة البيانات خلال مجموعة معينة من العمليات الأساسية لتحويلها إلى معلومات ذات معنى مفيد لمتخذي القرارات وهنالك عمليات يتم من خلالها تشغيل البيانات حيث لا يشترط بالضرورة أن تمر البيانات على كل هذه العمليات حتي تصبح معلومات مفيدة، كما لا يشترط بالضرورة أن يتم القيام بهذه العمليات وفقاً لتتابع معين.التضييف، الترتيب، العملية الحسابية، المقارنة، التلخيص والتقرير.

٣. إدارة البيانات : ويقصد بوظيفة إدارة البيانات الأنشطة الخاصة بتنظيم وإدارة عمليات تخزين، إسترجاع، إعادة إنتاج، تجديد، وصيانة البيانات،التخزين، الاسترجاع، إعادة الإنتاج، التحديث والصيانة.

٤. رقابة وأمن البيانات : وتتكون هذه الوظيفة من جزئيين : التغذية العكسية والرقابة.

٥. تجميع البيانات: تهدف هذه الوظيفة إلى نقل وتوصيل المعلومات المنتجة والمتجمعة في نظام المعلومات إلى الأشخاص المصرح لهم بالحصول على هذه المعلومات أو إلى نظام آخر من النظم الفرعية المكونة للتنظيم ككل. وتشتمل وظيفة تجميع المعلومات وتوصيلها إلى المستخدم النهائي على أربع أنشطة رئيسية وهي: التجميع، الاسترجاع، النقل والتقرير.

ومن الوظائف الأساسية أيضاً الآتي : (قباني، 2002م، ص17) .

إنتاج المعلومات،الإجراءات وتصميم الأسئلة: تظهر عدة أسئلة عند تصميم تفاصيل الإجراءات لنظام معلومات ما وفيما يلي الأسئلة التي قد تظهر وتحتاج إلى إجابة :

- ما هي البيانات التي يتم تجميعها، والمتعلقة بكل حدث ؟
- ما هي الوسيلة التي تستخدم في تخزين البيانات ؟
- ما هو الهيكل الذي يتم إدخال البيانات إليه ؟
- ما هي تفاصيل ترتيب خطوات كل إجراء ؟
- ما هي المعدات التي تستخدم لتنفيذ مختلف الخطوات ؟
- كيف تصل المعلومات إلى مستخدميها وبأي شكل ؟

سادساً:المبادئ الرئيسية في إعداد النظام المحاسبي :

هذه المبادئ يمكن إيجادها في الآتي : (عبداللطيف،2008م، ص ص28-18) .

١. مبدأ تكامل عمليات المشروع وأقسامه:يتكون الهيكل التنظيمي لاي مشروع اقتصادي من الإدارات والأقسام وترتبط هذه الإدارات والأقسام بعلاقات وطيدة فيما بينها بحيث أن كل قسم منها لابد وأن تكون له معاملات مع قسم آخر.

٢. مبدأ كتابة المستندات والبيانات مرة واحدة : يعتبر هذا المبدأ هو المبدأ الأساسي الذي يجب أن يلتزم به مصمم النظام المحاسبي عند إعداده لخطوات سير العمل من خلال النظام الموضوع، وترجع أهمية المبدأ إلى طبيعة تسلسل إجراءات تسجيل العمليات المالية في السجلات المحاسبية.

٣. دور الآلات في تحقيق مبدأ كتابة البيانات : نتيجة لتطور في تكنولوجيا الآلات المكتبية فإن قلة من النظم المحاسبية هي التي مازالت تعتمد على التجهيز اليدوي الكامل للبيانات.

٤. بعض صور الرقابة الداخلية في النظام المحاسبي: تحقيق الأهداف الرئيسية للنظام تتطلب توافر بعض خصائص الرقابة الداخلية عند تصميم النظام وتتمثل هذه الخصائص في الآتي :

- ضرورة وجود خطة تنظيمية سليمة تحقق الفصل بين الوظائف والمسؤوليات المختلفة داخل المشروع.
- ضرورة توافر نظام ثابت لتحديد السلطات والمسؤوليات وكيفية إتمام تسجيل العمليات.

- توافر قواعد ثابتة لأداء المهام والوظائف المختلفة داخل وحدات المشروع التنظيمية.
- وجود هيئة من العمال والموظفين على درجة من الكفاية تمكنهم من أداء المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم.

سابعاً: تصميم نظم المعلومات المحاسبية:

١ـ أسس تصميم النظام: أسس تصميم انظمة المعلومات المحاسبية يمكن معرفتها من خلال الخطوات الرئيسية الآتية: (عبدالعال وأخرون، 1992م،ص ص22-24).

- أسس تجميع وادخال البيانات.
- أسس اعداد البيانات والرقابة عليها.
- أسس تقارير النتائج.

٢ ـ تقييم بدائل التصميم: التصميم الفعال للنظام يحاول تصحيح الآتي : (الدهراوي، 2002م، ص347). نقاط الضعف والمشاكل الموجودة بالنظام الحالي والتي ادت إلى ظهور الحاجة إلى تطوير نظام المعلومات. وبالتالي فإن مصمم نظام المعلومات يحاول تلبية المتطلبات الخاصة بنظام المعلومات ومستخدمي نظام المعلومات.

٣ ـ اعداد مواصفات التصميم: بعد الوصول إلى البديل المناسب للصميم فانه يجب تحديد المواصفات الخاصة بالنظام: (الدهراوي، 2002م، ص347). وهي تدور حول مكونات نظام المعلومات، مدخلات البيانات، تشغيل البيانات، قاعدة البيانات، مخرجات المعلومات، مقاييس الأمان والرقابة، واعداد مواصفات التصميم تبدأ بمخرجات المعلومات. ولانها المنتج النهائي لنظام المعلومات فان المخرجات تمثل المحور الأساسي لبقية المكونات للنظام. وبعد تحديد مواصفات المخرجات يتم تحديد مواصفات قاعدة البيانات وكيفية تشغيل البيانات والمدخلات من البيانات واخيراً مقاييس الرقابة والامان لكل عنصر من عناصر النظام.

٤ ـ دورة حياة النظام: دورة حياة النظام تقوم على خمس خطوات أساسية وهي :

- تحليل الاحتياجات.
- التصميم الهيكلي أو التصميم العام.
- اختيار الالات والبرامج.
- التصميم التفاصيلي للنظام.
- تشغيل التظام.

مفهوم وأهداف الأداء المالي:

يعد مفهوم الأداء عموماً والأداء المالي خصوصاً من أكثر المفاهيم الإدارية، إذا ينطوي على العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي شركة لذا فإن الأداء ليس بمفهوم جديد على ساحة الأدبيات الإدارية والدراسات المحاسبية، ولقد وسعت الشركات حديثاً وقديماً إلي تحقيق أهدافها المتمثلة بالكفاءة والفعالية التي تمت

صياغتها، ويحض الأداء المالي في الشركات والمؤسسات بكافة أنواعها باهتمام متزايد من قبل الباحثين والمستثمرين لان الأداء المالي الأمثل هو السبيل الوحيد للحفاظ علي البقاء والاستمرارية، الأداء المالي من المقومات الرئيسية للشركات، حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة الشركات من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة ، وتقييم الأداء عملية شاملة تخص كل الأفراد العاملين في المؤسسة مهم اكان موقفهم في الهيكل التنظيمي وهذا يشعر الجميع بالعدالة. (السيسي، ١٩٩٨م، ص ٦٥).

أولاً: مفهوم الأداء:

الأداء في اللغة هو" الفعل والعمل، ويقال أدي العمل إذ قضاه وعمله." (اليسوعي، ١٩٨٦م، ص ٣٦٣)

وهو " الفعل والعمل ويقال أدى العمل: قضاه وأنجزه ،وأدى الشئ : قام به ، وأدى الدين : قضاه ، وأدى الصلاة : قام بها لوقتها ، وأدى الشهادة أدلي بها ، وأدى إليه الشئ أوصلة إليه" (مصطفى وآخرون، ب ت، ص ١٠.)

١. لا يوجد اتفاق بين الباحثين بالنسبة لتعريف مصطلح الأداء ويرجع هذا الاختلاف إلى تباين وجهات نظر المفكرين والكتاب في هذا المجال وعرف بأنه "المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها، ويعرف أيضاً بأنه "قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضي المساهمين والعمال(عبد المحسن ، ١٩٩٧م، ص٣)

ثانياً: أهداف الأداء المالي:

هنالكً عدد من الأهداف منها: (فضالة، ١٩٩٦م، ص ٢٣).

١. متابعة تنفيذ أهداف الشركة المحددة الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة ضمن الخطة المرسومة والمحدد لها ، ويتم ذلك بالاستناد إلى البيانات والمعلومات المتوافرة عن سير الأداء.

٢. قياس مدي نجاح الشركة من خلال سعيه لمواصلة نشاطه بغية تحقيق أهداف وتوفر المعلومات لمختلف المستويات والجهات خارج الشركة.

٣. الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المصرف وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها والعمل علي تلافيها مستقبلاً.

٤. توفير البيانات والمعلومات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء في الشركات إلى الأجهزة الرقابية، مما يسهل عملها ويمكنها من إجراء المتابعة الشاملة المستمرة لنشاط المصرف لضمان تحقيق الأداء الأفضل والمتناسق.

٥. تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء الشركة ، تسهم في وضع السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين أنماط الأداء ورفع كفاءته.

ثالثاً: مفهوم تقويم الأداء:

يعرف تقويم الأداء بأنه "عملية تهدف للحصول على حقيقة شئ ما ، فهي عملية منظمة تهدف إلى مدى قياس كفاءة وفعالية الأفراد في العمل، من أجل مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات المختلفة التي تساعد الإدارة على تقويم

الأداء " ، كما يرى البعض بأنه "عبارة عن عملية ودراسة متعمقة ، الهدف منها مساعدة متخذ القرار لتحديد الاختيار أو البديل الأفضل والمناسب بين البدائل المتاحة ". (عبد الكريم، ٢٠٠٢م، ص١٦).

وأيضاً يعرف بأنه "فحص تحليلي شامل لطرق التشغيل المختلفة مع استخدام الموارد البشرية والمادية أحسن استخدام بأقله تكلفة وأكبر عائد مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرسومة " ، وأيضاً يعرف بأنه" أداة تستخدم للتعرف على نشاط المشروع مستهدفاً قياس النتائج المتحققة ومقارنتها بالأهداف المخططة مسبقاً، وأن عملية تقويم الأداء تتعلق بتقييم الأهداف المحددة ، ومدى كفاءة المشروع في استخدام موارده المتاحة استخدام أمثل، وحتى يتم تقويم الأداء بصورة صحيحة لابد أن يتم توفير البيانات والمعلومات الكافية والدقيقة الكافية لكافة الأنشطة والجوانب المختلفة للمشروع التي يراد قياس أداءها، ولابد أن تكون عملية تقويم الأداء واضحة ومبسطة وشاملة لكل نشاطات المشروع."(الزبيدي، ٢٠٠٠م، ص ٦٩).

رابعاً: أهداف عملية تقويم الأداء:

إن الهدف الرئيسي من عملية تقويم الأداء هو تحسين الأداء وتطويره ، ويمكن أن التحقق من عملية التقويم هدفها الرئيسي من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية التالية: (زكي، وعلي ، ٢٠١٤م، ص ص ٩٧-٩٨).

١ . التزويد بالمعلومات.

٢. ترشيد عملية التخطيط.

٣.ترشيد القرارات الإدارية.

٤. تشجيع تقويم الأداء الداخلي

٥. بيان الأهمية الاقتصادية.

٦. إرساء مبدأ المساءلة .

كذلك هدف تقويم الأداء قياس كفاءة استخدام الموارد المتاحة بالإضافة إلى الحكم إلى مدى النجاح في تحقيق الأهداف المخططة بالرغم من أن مصطلح الكفاءة تتحدد مفاهيمه وأبعاده نتيجة للثقافات والمهن والزوايا التي ينظر بها إلى الكفاءة، وإن كان معناه الواسع النجاح في إحراز أهداف الخطة (علي، ٢٠١٨م، ص٣٠).

خامساً: خصائص عملية تقويم الأداء :

تختلف عملية تقويم الأداء من مؤسسة لآخرى، ومن قسم لأخر ويرتبط تقويم الأداء بالمؤسسات المتنوعة بوحداتها وأقسامها، وبالأفراد الذين يعملون فيها، إن عملية تقويم الأداء تتصف بالخصائص والسمات الآتية: (موسي، ١٩٧٢م، ص ٣٩).

١. إن عملية تقويم الأداء وظيفة من وظائف الإدارة وليست وظيفة بذاتها، مما يعني أنها عملية لا يمكن مباشرتها بصفة متفردة بذاتها ويترتب على كونها وظيفة أنها ليست سلطة قائمة بذاتها بمعني أنها لاتمتلك التنفيذ، وإنما تستهدف الوقوف علي ما يجري في المجال الإداري بقصد التأكد من أنه يسير وفقاً لمرسوم.

٢. تتعلق عملية تقويم الأداء بالمستقبل فوجودها لاحق النشاط ذاته ، فهي لا توجد إلا حيثما يوجد نشاط تراقبه، وعلية فنشاط النشاط تسبق بالضرورة بدء عملية تقويم الأداء.

٣. إن عملية تقويم الأداء عملية دائمة ومستمرة، بل هي عملية مستمرة ومتحركة يقصد بها الوقوف علي مدى ارتقاء أداء الوحدة الاقتصادية مدار الفترات الزمنية المختلفة.

٤. إن عملية تقويم الأداء تعبر عن فكرة نسبية أو مقارنة وتعني نسبة عملية التقويم أنها لا تخرج عن كونها أسلوب لتقدير موقف يتم دراسته بهدف معين ، فتقويم أي نشاط يسعى إلى التعرف على مدى تحقيق هذا النشاط للهدف أو الأهداف التي نشأ من أجلها.

سادساً: عناصر تقويم الأداء :

تأتي أهمية التقويم من الحكم على مدى كفاءة الأداء في المنشأة ، ومدى قدرة الإدارة بمختلف مستوياتها في استخدام الموارد المتاحة للاستخدام الأمثل للموارد، وذلك باكتشاف أي انحرافات أو فروق بين ما هو مخطط مسبقاً وماهو منفذ فعلاً، سواء كانت انحرافات موجبة أوسالبة أي التعرف على مناطق القوة والضعف، والعمل على معالجاتها أو تقليلها بقدر المستطاع مما يحقق تقليل التكاليف ورفع الكفاءة مما يؤدي إلى تحقيق الأرباح وهو أحد أهداف المنشأة وتتمثل عناصر تقويم الأداء في ثلاثة عناصر هي: (فيروز، ٢٠٠١م، ص ص ٢٩ –٣٠)

١. الفعالية: يقصد بها فحص مدى تحقيق النتائج أو الأهداف المرجوة ، ويتم ذلك بمراقبة تقويم الأداء والاستخدام الأمثل وتحقيق الأهداف.

٢. الكفاءة: يقصد بها فحص العلاقات بين المخرجات من السلع والموارد التي استخدمت من أجل إنتاجها ، وتحديد مدى الانتفاع من الموارد المستخدمة سواء كانت بشرية أو مادية .

٣. الاقتصاد: يقصد به استخدام الموارد بأقل تكلفة ممكنة مع الأخذ في الاعتبار الجودة المناسبة أي بمعنى لا تكون تقليل التكلفة علي حساب الجودة.

سابعاً: موقف المراجع الإداري من تقويم الأداء:

تعددت الآراء بخصوص قيام المراجع الإداري بتقويم الأداء ، ولكن ينحصر دورة في التأكد من أن نظم الرقابة قد بلغت الأقسام والإدارات وأن الإدارات تعمل طبقاً للمعايير المتفق عليها، ويرى البعض القيام بهذه العملية وذلك الأسباب التالية : (البرادعي، ٢٠٠٨م، ص ٤٠).

١. يعتبر المراجع الإداري أقدر الأطراف على اكتشاف أوجه القصور والضعف في عمل الإدارة ، لأنة يعرف أبعادها ويجد في نفسه القدرة علي إيجاد الحل السليم.

٢. تعتمد المراجعة الإدارية بصورة كبيرة على التحليل المالي للمنشأة ومقارنة النتائج التي تم تحقيقها مع معايير الأداء المناسب لها.

٣.يعتبر تقويم الأداء مسئولية إدارية في المقام الأول ويقع داخل نظامها استخراج النسب المالية ، ووضع معايير الأداء الخاصة بتحقيق الكفاءة الاقتصادية وفعالية أداء الأنشطة داخل المنشأة.

ثامناً: مفهوم معايير تقويم الأداء:

عرفت معايير تقويم الأداء بأنها "أدوات قياس ذات مواصفات محددة ، تنطوي على التنفيذ وتتعلق بالمستقبل ولا تخرج عن كونها مؤشرات للحكم على كفاية نتائج التنفيذ لأوجه النشاط بالوحدة الاقتصادية لأنها أساس مقارنة الأداء الفعلي بالمخطط ". (الحارس، ٢٠٠٤م،ص٤٢٨).

وكذلك عرفت بأنها "أدوات كمية هي التي توفر مؤشر أداء المنشأة بناءاً على العمليات المحددة والنشاط والمهام حسب المخرجات المتوقعة منها (مازون، ٢٠٠٥م، ص ٨٥) .

تاسعاً: مواصفات معايير الأداء:

لابد أن تتصف معايير الأداء بعدة مواصفات تتمثل في الأتي :(الحناوي ومصطفي، ٢٠٠٨م ،ص ٥٨).

١. أن تنبع المعايير من فهم عميق للمشكلات محل الدراسة وأن تكون بسيطة قدر المستطاع وواضحة وقابلة للقياس .

٢. أن تكون المعايير عملية قابلة للتطبيق من حيث توفير جمع البيانات ، وأن تجمع بين الكفاءة والفعالية وكفاءة استخدام الموارد وإنجاز النتائج المرغوبة.

٣. أن تكون على درجة عالية من قياس المستويات المتعددة ، وتكون متسلسلة وقليلة العدد حتى يتمكن متخذ القرار من متابعتها باستمرار.

٤. أن يتم مشاركة جميع المستويات الإدارية في إعداد المعايير والمؤشرات حتى يتم تسهيل وتقبل وتفهم الجميع ، ويستطيعوا تنفيذه بسهولة ، ولابد من الاعتماد على ذوي الخبرة والكفاءة من هذه المعايير .

٥. الاعتماد على البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالمنظمة في التوصل إلى معايير الأداء التي تعكس رسالة ورؤية المنشأة والأهداف العامة التي تسعي لتحقيقها بمعنى أن لا تعتمد على المعايير الجاهزة ، بل يجب أن تخرج المعايير من داخل المنشأة لتعكس الواقع والظروف والملابسات الخاصة بها .

٦.أن يكون المعيار مقياساً صادقاً لمدى فعالية استخدام موارد الوحدة الاقتصادية.

٧. أن يكون المعيار حساساً للتغير في الأداء بحيث يعكس مدى قوة واتجاه هذا التغير، ويجب أن تتوافر فيه خاصية التحفيز إلى تغير مستوى الأداء .

٨.أن يسمح للمعيار بمقارنة أداء الوحدة الاقتصادية حاليا بأدائها في فترات سابقة وكذلك مقارنة الأداء بأداء وحدات أخرى.

٩. عند وضع معايير الأداء لابد من فحص وتحليل البيانات المحاسبية لاستبعاد وتأثير العوامل التي تخرج عن نطاق سير الوحدات الاقتصادية.

عاشراً: أنواع مؤشرات تقييم الأداء:

١. المؤشرات الشخصية والموضوعية: هي المؤشرات التي ترتبط أو ترجع إلى تصورات وتقييمات الأفراد الذين هم في علاقة مع المنشأة، أما المؤشرات الموضوعية هي التي يمكن أن تولد تناقض لدى الأطراف المعنية، أي أنها تؤدي إلى نفس النتيجة مهما كان المقيم ومثال ذلك مؤشرات الإنتاجية، وعدد حوادث العمل داخل المنشأة.(عبد الحليم، ٢٠٠٣م ،ص ٣٦).

٢ . المؤشرات النوعية: وهي المؤشرات التي يصعب قياسها في أغلب الحالات ومن أمثلتها رضاء العاملين عن ظروف العمل ، القدرة على الاتصال ، ورضاء العملاء عن خدمات المنشأة ، أما المؤشرات الكمية هي تسهل حسابها وهي تكون على نوعين : المؤشرات المالية (النقدية) والمؤشرات غير النقدية (العينية).

٣. مؤشرات الأداء المالي المبنية على الربح المحاسبي: تعد مؤشرات الربحية من أهم المؤشرات التي يعتمدعليها المحللون الماليون ومستخدمي القوائم المالية في تقييم أداء المنشأة، وتسعى الوحدات الاقتصادية في ضوء تحقيق أعلى معدل ممكن لهذه المؤشرات في ضوء تحقيق الأهداف الأخرى مثل السيولة وغيرها(سليمان،٢٠٠٤م، ص ٧١).

٤. إلا أن الاعتماد على هذه المؤشرات على الأرباح المحاسبية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق فقط ، يجعل النظام المحاسبي وما يقدمه من معلومات للمستخدمين ويشوبه القصور خاصة ، وأن هنالك العديد من الانتقادات وأوجه القصور يتم توجيهها إلى الأرباح المعدة وفقاً للأساس الاستحقاق المحاسبي.

ونتيجة لزيادة اهتمام إدارة المنشأة بتقييم الأداء فقد شاع استخدام مقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبي ، وتشمل المقاييس التالية :(محمد وآخرون ٢٠٠٤م، ص ٧١).

أ- هامش مجمل الربح : هو نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات. هامش مجمل الربح = مجمل الربح على صافي المبيعات.

ب- هامش صافي الدخل : هو نسبة صافي الدخل إلى المبيعات ويتم حساب هامش صافي الدخل كما يلي: هامش صافي الدخل = صافي الدخل على صافي المبيعات.

ت- معدل العائد على الأصول هو نسبة صافي الدخل إلى إجمالي الأصول (أي مجموع الأصول المتداولة والثابتة) يمكن استخدام إجمالي الأصول أو متوسط إجمالي الأصول.

٥.مؤشرات الأداء المالي المبنية على التدفق النقدي: نتيجة للقصور في القوائم المالية التقليدية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) نشأت الحاجة إلى سد القصور في هذه القوائم ، ولتحقيق أهداف المحاسبة المالية التي حددها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ، .وتعد معلومات التدفقات النقدية الخاصة بالشركة مؤشراً جيداً وملائماً بمفردها أو مصاحبه لغيرها من المعلومات المالية الأخرى ، وتساعد الدائنين والمستثمرين على تقييم تلك المنشأة وتحليل درجة الخطر الخاصة بها، وذلك بجانب تمكنهم من التنبؤ بالمدفوعات المتوقع سدادها . عند تحديد المؤشرات المناسبة للحكم على الأداء ، ويفضل أن تكون قليلة العدد ولكن ذات دلاله أهمية أن تتوفر فيها شروط منها ما يلي: (الحناوي ومصطفي، ٢٠٠٨م ، ص ص ٥٨ –٥٩).

أ- أن تتوفر للمقياس القدرة على وصف العوامل المتشابكة التي تتداخل معاً لتشكيل المقياس النهائي .

ب- أن يتم اختيار مؤشرات الأداء على أساس التفهم السليم والتحديد الواضح لأهداف ووظائف الوحدة الاقتصادية .

دور النسب المالية في الكشف عن الأداء المالي : يعتبر التحليل المالي عملية هادفة ، لذا فإن اختيار نوع التحليل المالي يعتمد على الهدف المراد تحقيقه، وتتمثل هذه النسب المالية في الأتي:(الحسين وآخرون2008م،ص237)

أ-نسب النشاط أو إدارة الموجودات: هي التي تشير إلى مدى كفاءة الإدارة في استخدام موجداتها لتوليد العوائد بواسطة مقارنة المبيعات المتحققة لأنواع مختلفة من الموجودات ، للوصول إلى مدى سرعة بيع المنشأة لموجداتها ، ومن مؤشرات قياس النشاط دوران المخزون ، مدة البيع ، مدة التحصيل.

ب- نسبة الرافعة أوالمديونية: وهي تشير إلى درجة تمويل المنشأة من خلال المديونية، ونجاح إدارة المنشأة في استخدام التمويل بدلاً من التمويل الممتلك، ويعني قدرة الإدارة على زيادة العائد لحملة الأسهم ومن المؤشرات المستخدمة مجموع المديونية إلى مجموع الموجودات، ونسبة المديونية إلى رأس المال الكلي.

ت-نسب التقويم: هي النسب التي ترفع القيمة السوقية لأسهم المنشأة وتربط أسعار أسهم المنشأة بإيراداتها وبالقيمة الدفترية للسهم الواحد ، القيمة السوقية للسهم للقيمة الدفترية.

ث-نسب النمو: وتقيس مدى نمو المنشأة في إطار نمو الاقتصاد الوطني متمثلاً في نمو الدخل القومي أو الناتج القومي الإجمالي ، ومن مؤشراته نمو المبيعات الصافية ، ونمو الدخل الصافي ، ونمو الأرباح للسهم العادي الواحد.

٣.الدراسة الميدانية:

أولاً: أداة الدراسة:

تم تصميم استبانه بشكل خاص لجمع البيانات بالاعتماد على الدراسات السابقة والمراجع للمواضيع المتعلقة بموضوع البحث وأراء عدد من المحكمين وذلك لتحديد عبارات الاستبانة، تم توجيهها إلى عينة تتكون من (٥٠) فرد من الموظفين ببنك الادخار والتنمية الاجتماعية.

ثانياً: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف البحث وللتحقق من فرضيته تم استخدام الطرق والإجراءات الإحصائية التالية:

- العرض البياني والتوزيع التكراري للإجابات.
- النسب المئوية.
- الوسط الحسابي.
- الأنحراف المعياري.
- مربع كآي لاختبار فرضية البحث.

ولتطبيق الطرق والأساليب الإحصائية المذكورة أعلاه على البيانات التي تم الحصول عليها من إجابات العينة تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for Social Science (SPSS) والذي يعد من أكثر الحزم الإحصائية دقة في النتائج.

ثالثاً: تحليل البيانات: تحليل البيانات الشخصية لأفراد العينة:

جدول رقم (١)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

الفئة (سنة)	أقل من ٣٠	٣٠ وأقل من ٤٠	٤٠ وأقل من ٥٠	أكثر من ٥٠	المجموع
التكرار	٢٥	١٣	٩	٣	٥٠
النسبة %	٥٠٪	٢٦٪	١٨٪	٦٪	١٠٠٪

المصدر: إعداد الباحثتان من بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠٢١م

يتضح من الجدول رقم (١) أن عينة الدراسة قد تراوحت أعمارهم أقل من٣٠ سنة، بنسبة(٥٠٪) ومن ٣٠ وأقل من ٤٠ سنة، بنسبة (٢٦٪) ،ونسبة (١٨٪) أعمارهم ٤٠ وأقل من ٥٠ سنة، ونسبة (٦٪) أعمارهم ٣٠أعمارهم أكثر من ٥٠ سنة. نلاحظ أن (٧٦٪) أشخاص نشطين تتراوح أعمارهم ما بين٣٠– ٤٠ ، وأما الفئات التي تمثل (٢٤٪) فهي كوادر ذات خبرة يمكن أن تشرف على الفئات النشطة بصورة جيدة.

جدول رقم (٢)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص	محاسبة	إدارة أعمال	اقتصاد	أخري	المجموع
التكرار	٢٢	١١	٩	٨	٥٠
النسبة %	٤٤٪	٢٢٪	١٨٪	١٦٪	١٠٠٪

المصدر: إعداد الباحثتان من بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠٢١م

يتضح من الجدول رقم (٢) أن نسبة (٤٤٪) تخصصهم العلمي محاسبة، ونسبة(٢٢٪) تخصصهم العلمي إدارة أعمال ، ونسبة(١٨٪) تخصصهم العلمي اقتصاد، ونسبة(١٦٪) لديهم تخصص علمي آخر.وهذا يؤشر إلى تخصص العاملين بالبنك في المجال المحاسبي ويدل على دراية بموضوع البحث. نلاحظ أن ٦٦ %من المبحوثين تخصصهم العلمي (محاسبة وإدارة أعمال) مما يؤكد استيعابهم لإجابتهم عن الموضوع المدروس بصورة جيدة.

جدول رقم (٣)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل	ثانوي	دبلوم وسيط	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه	المجموع
التكرار	١	١	٣٦	٣	٩	٠	٥٠
النسبة %	٢٪	٢٪	٧٢٪	٦٪	١٨٪	٠	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحثتان من بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠٢١م

يتضح من الجدول رقم (٣) أن هنالك نسبة (٧٢٪) مؤهلهم العلمي بكالوريوس، ونسبة (١٨٪) مؤهلهم العلمي ماجستير، ونسبة (٦٪) مؤهلهم العلمي دبلوم عالي ونسبة (٢٪) من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي دبلوم وسيط وكذلك نسبة (٢٪) مؤهلهم العلمي ثانوي، وهذا يؤشر إلى أن أفراد عينة الدراسة يحملون مؤهلات علمية تساعد في هذه الدراسة. نلاحظ أن ٩٨ % تتراوح مؤهلاتهم ما بين الدبلوم الوسيط والدكتوراه مما يدل على فهمهم لموضوعات الاستبانة المعروضة وتفهمهم للأسئلة والإجابة بصورة مثالية.

جدول رقم (٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمي الوظيفي

الوظيفة	موظف	رئيس قسم	نائب مدير	مدير	المجموع
التكرار	٣٦	٩	٤	١	٥٠
النسبة %	٧٢٪	١٨٪	٨٪	٢٪	١٠٠٪

المصدر: إعداد الباحثتان من بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠٢١م

يتضح من الجدول رقم (٤) أن نسبة (٧٢.٠٪) مسماهم الوظيفي موظف ، ونسبة (١٨٪) مسماهم الوظيفي رئيس قسم، ونسبة (٨٪) مسماهم الوظيفي نائب مدير ، وأيضاً أن نسبة (٢٪) مسماهم الوظيفى مدير.

فرضية الدراسة: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستخدام نظم المعلومات المحاسبية وجودة الأداء المالي.

جدول رقم (٥)

التوزيع التكراري لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات الفرضية

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%
الأولي	15	30	31	62	4	8	–	–	–	–
الثانية	16	32	27	54	5	10	2	4	–	–
الثالثة	6	12	38	76	5	10	1	2	–	–
الرابعة	16	32	27	54	5	10	2	4	–	–
الخامسة	13	26	30	60	7	14	–	–	–	–
السادسة	9	18	32	64	8	16	1	2	–	–
السابعة	14	28	34	68	2	4	–	–	–	–
الثامنة	14	28	23	46	12	24	1	2	–	–
المجموع	103	206	242	484	48	96	7	14	–	–

المصدر: إعداد الباحثتان من بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠٢١م

يلاحظ من الجدول رقم (٥) الآتي:

العبارة الأولي:أن نسبة(٦٢.٠٪) موافقين على أن فقدان نظم المعلومات المحاسبية تحقق فعالية وكفاءة عملية الرقابة وتقويم الأداء المالي في البنوك، وأن نسبة (٣٠.٠٪) موافقين بشدة، والمحايدين يمثلون نسبة(٨٪).

العبارة الثانية:أن نسبة(٥٤.٠٪) موافقين على أن فقدان البيانات وحذفها عن طريق الخطأ من قبل الأفراد العاملين يؤثر سلبا على تقويم الأداء المالي للبنوك، وأن نسبة (٣٢.٠٪) موافقين بشدة والمحايدين يمثلون (١٠.٠٪)، ونسبة(٤.٠٪)غير موافقين.

العبارة الثالثة: أن نسبة (٧٦.٠٪) موافقين على أن تستفيد إدارة البنوك من الأداء المالي في مقارنة أدائهم خلال السنوات الماضية مع أداء منافسيهم،وأن نسبة (١٢.٠٪) موافقين بشدة والمحايدين يمثلون (١٠.٠٪)، ونسبة(٢.٠٪) غير موافقين.

العبارة الرابعة:أن نسبة (٥٤.٠٪) موافقين على أن عدم توافر خبرات ومؤهلات لدي الأفراد القائمين علي تشغيل النظام يؤثر سلبا على الأداء المالي للبنوك، ونسبة(٣٢.٠٪) موافقين بشدة، والمحايدين يمثلون نسبة (١٠.٠٪) ونسبة(٤.٠٪)غير موافقين.

العبارة الخامسة: أن نسبة (٦٠.٠٪) موافقين على أن عدد الفروع التي تتبع للمصرف وحجم الانتشار جغرافيا هي احدى مؤشرات قياس الأداء المالي للبنوك ،وأن نسبة (٢٦.٠٪) موافقين بشدة والمحايدين يمثلون (١٤.٠٪).

العبارة السادسة: أن نسبة (٦٤.٠٪) موافقين على أن إمكانية تخزين البيانات في ملفات إلكترونية تساعد على إنجاز العملية في أقل وقت، وأن نسبة(١٨.٠٪) موافقين بشدة، والمحايدين يمثلون (١٦.٠٪)، ونسبة(٢.٠٪)غير موافقين.

العبارة السابعة: أن نسبة (٦٨.٠٪) موافقين على أن الدورة المعلوماتية التي يتم إتباعها في جمع المعلومات المالية تؤثر إيجابيا على الأداء المالي في البنوك ، وأن نسبة (٢٨.٠٪) موافقين بشدة ، والمحايدين يمثلون (٤.٠٪).

العبارة الثامنة: أن نسبة (٤٦.٠٪) موافقين على أن تقارير الأداء المنتظمة من العاملين تؤثر ايجابيا على أداء البنوك، وأن نسبة (٢٨.٠٪) موافقين بشدة ، والمحايدين يمثلون (٢٤.٠٪) ، ونسبة(٢.٠٪)غير موافقين.

مما تقدم من عبارات الفرضية يتضح للباحثتان أن معظم المبعوثين يوافقون على عبارات الفرضية بتكرار (٣٤٥) أي بنسبة (٨٦.٢٥٪) مقارنة بغير الموافقين الذين بلغت تكراراتهم (٧) أي بنسبة (١.٧٥٪) بينما كانت تكرارات المحايدين (٤٨) بنسبة (١٢.٠٪).

وبما أن غالبية إجابات أفراد عينة الدراسة تميل نحو الموافقة يدل ذلك على إثبات صحة الفرضية

جدول رقم (٦)

نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات الفرضية

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	التفسير
١	نظم المعلومات المحاسبية تحقق فعالية وكفاءة عملية الرقابة وتقويم الأداء المالي في البنوك	١.٧٢	٠.٤٩٧	إجاباتالمبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
٢	فقدان البيانات وحذفها عن طريق الخطأ من قبل الأفراد العاملين يؤثر سلبا علي تقويم الأداء المالي للبنوك	١.٨٦	٠.٧٥٦	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
٣	تستفيد إدارة البنوك من الأداء المالي في مقارنة أدائهم خلال السنوات الماضية مع أداء منافسيهم	١.٩٢	٠.٧٥٢	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
٤	عدم توافر خبرات ومؤهلات لدي الأفراد القائمين علي	١.٥٢	٠.٥٨٠	إجابات المبحوثين تميل

	تشغيل النظام يؤثر سلبا علي الأداء المالي للبنوك			نحو الموافقة بشدة
٥	عدد الفروع التي تتبع للمصرف وحجم الانتشار جغرافيا هي احدي مؤشرات قياس الأداء المالي للبنوك	١.٨٦	٠.٦٠٦	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
٦	إمكانية تخزين البيانات في ملفات إلكترونية تساعد علي إنجاز العملية في أقل وقت	١.٨٨	٠.٦٢٧	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
٧	الدورة المعلوماتية التي يتم إتباعها في جمع المعلومات المالية تؤثر إيجابيا علي الأداء المالي في البنوك	٢.٠٢	٠.٦٥٤	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
٨	تقارير الأداء المنتظمة من العاملين تؤثر ايجابيا علي أداء البنوك	١.٨٦	٠.٧٥٦	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة

المصدر: إعداد الباحثتان من نتائج البرنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (٦) أن

1/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي ١.٧٢والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٤٩٧وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشده على أن نظم المعلومات المحاسبية تحقق فعالية وكفاءة عملية الرقابة وتقويم الأداء المالي في البنوك.

2/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي ١.٨٦والانحراف المعياري لها ٠.٧٥٦ وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن فقدان البيانات وحذفها عن طريق الخطأ من قبل الأفراد العاملين يؤثر سلبا على تقويم الأداء المالي للبنوك .

3/قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي ١.٩٢والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٧٥٢ وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن إدارة البنوك تستفيد من الأداء المالي في مقارنة أدائهم خلال السنوات الماضية مع أداء منافسيهم .

4/قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي ١.٥٢ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٥٨٠وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن عدم توافر خبرات ومؤهلات لدي الأفراد القائمين على تشغيل النظام يؤثر سلبا على الأداء المالي للبنوك.

5/قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي ١.٨٦ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٦٠٦وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن عدد الفروع التي تتبع للمصرف وحجم الانتشار جغرافيا هي احدى مؤشرات قياس الأداء المالي للبنوك .

6/قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هي ١.٨٨والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٦٢٧ وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن إمكانية تخزين البيانات في ملفات إلكترونية تساعد علي إنجاز العملية في أقل وقت.

7/قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة هي ٢.٠٢والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٦٥٤وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن الدورة المعلوماتية التي يتم إتباعها في جمع المعلومات المالية تؤثر إيجابيا علي الأداء المالي في البنوك .

٨/قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي ١.٨٦والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٧٥٦ وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن تقارير الأداء المنتظمة من العاملين تؤثر ايجابيا علي أداء البنوك .

جدول رقم (٧) نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عن عبارات الفرضية

الرقم	العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية
١	نظم المعلومات المحاسبية تحقق فعالية وكفاءة عملية الرقابة وتقويم الأداء المالي في البنوك	٣٢.٩٢٠	٠٠٠,٠
٢	فقدان البيانات وحذفها عن طريق الخطأ من قبل الأفراد العاملين يؤثر سلبا علي تقويم الأداء المالي للبنوك	٣١.١٢٠	٠٠٠,٠
٣	تستفيد إدارة البنوك من الأداء المالي في مقارنة أدائهم خلال السنوات الماضية مع أداء منافسيهم	٣١.٦٠٠	٠٠٠,٠
٤	عدم توافر خبرات ومؤهلات لدي الأفراد القائمين علي تشغيل النظام يؤثر سلبا علي الأداء المالي للبنوك	١٩.٨٤٠	٠٠٠,٠
٥	عدد الفروع التي تتبع للمصرف وحجم الانتشار جغرافيا هي احدي مؤشرات قياس الأداء المالي للبنوك	٥٤.٨٠٠	٠٠٠,٠
٦	إمكانية تخزين البيانات في ملفات إلكترونية تساعد علي إنجاز العملية في أقل وقت	١٧.٠٨٠	٠٠٠,٠
٧	الدورة المعلوماتية التي يتم إتباعها في جمع المعلومات المالية تؤثر إيجابيا علي الأداء المالي في البنوك	٤٣.٦٠٠	٠٠٠,٠

٨	تقارير الأداء المنتظمة من العاملين تؤثر ايجابيا علي أداء البنوك	٣١.١٢٠	٠٠٠,٠

المصدر: إعداد الباحثتان من نتائج البرنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (٧) أن

١/ قيمة مربع كاي للعبارة الأولي تساوي ٣٢.٩٢٠ والقيمة الاحتمالية لها تساوي ٠٠٠,٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠.٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

٢/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي ٣١.١٢٠والقيمة الاحتمالية لها تساوي ٠٠٠,٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠.٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

٣/ قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي ٣١.٦٠٠والقيمة الاحتمالية لها تساوي ٠٠٠,٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠.٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

٤/قيمة مربع كاي للعبارة الأولي تساوي ١٩.٨٤٠ والقيمة الاحتمالية لها تساوي ٠٠٠,٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠.٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

٥/ قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي ٥٤.٨٠٠ والقيمة الاحتمالية لها تساوي ٠٠٠,٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠.٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

6/قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي ١٧.٠٨٠والقيمة الاحتمالية لها تساوي ٠٠٠,٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠.٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

٧/ قيمة مربع كاي للعبارة السابعة تساوي ٤٣.٦٠٠ والقيمة الاحتمالية لها تساوي ٠٠٠,٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠.٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

٨/قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي ٣١.١٢٠والقيمة الاحتمالية لها تساوي ٠٠٠,٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠.٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

٤. الخاتمة

أولاً: النتائج:من خلال الدراسة النظرية والميدانية توصلت الباحثتان للنتائج التالية:

١. إحدى مؤشرات قياس الأداء المالي عدد الفروع التي تتبع للمصرف وحجم الانتشار جغرافياً.

٢. استخدام نظم المعلومات المحاسبية يقلل من الأخطار التي تواجه عملية الرقابة المالية في البنوك.

٣. توافر عدد كافي من العمال والموظفين يمكن من أداء مهام ومسئوليات البنوك.

٤. توافر الخبرات والمؤهلات لدى الأفراد القائمين على تشغيل النظام يؤثر ايجابياً على الأداء المالي للبنوك.

٥. استخدام نظم وتقنيات حديثة تحقق كفاية وكفاءة الأداء المالي.

٦. وجود خطأ في التقارير المالية يرتبط بالأفراد القائمين على تشغيل النظام.

ثانياً: التوصيات:من خلال النتائج السابقة توصي الباحثتان بالآتي: ،

١. لابد من تخزين البيانات في ملفات الكترونية وذلك لإنجاز العملية في أقل وقت.

٢. يجب تدريب الأفراد القائمين على تشغيل النظام بإقامة الدورات التدريبية حتى تتوافر لديهم الخبرات والمؤهلات.

٣. لابد من وجود تقارير منتظمة عن أداء العاملين في البنوك.

٤. يجب تمليك الأفراد العاملين في البنوك بالمعلومات الموثوق بها وذلك لتقليل الانحراف عن الخطة الموضوعة.

٥. ضرورة إتباع دورة معلوماتية في جمع المعلومات المالية.

ثالثاً: المراجع والمصادر:

١. الأعرج،أحمد يونس أحمد(٢٠١٤م)، أثر تطبيق نظام التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة على الأداء المالي والتشغيلي– دراسة حالة:على بنك لبنان والمهجر في الأردن، الأردن، جامعة الشرق الأوسط، كلية العلوم، رسالة ماجستير منشورة في المحاسبة والتمويل .

٢. البرادعي،بسيوني محمد(٢٠٠٨م)، تنمية مهارات المديرين في تقييم أداء العاملين،القاهرة، ايتراك للنشر والتوزيع.

٣. الحارس، أسامة (٢٠٠٤م)، المحاسبة الإدارية، عمان، دار الحامد للنشر.

٤. الحسين، فلاح حسن وآخرون (2008م)، إدارة البنوك، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.

٥. الحناوي، محمد صالح ومصطفي، نهال فريد(٢٠٠٨م)، الإدارة المالية والتحليل المالي للمشروعات الأعمال، القاهرة ، المكتب الجامعي الحديث.

٦. الدهراوي، كمال الدين مصطفى (2002م)، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية ،الإسكندرية، الدار الجامعية.

٧. الزبيدي، حمزة محمد(٢٠٠٠م)، التحليل المالي وتقويم الأداء والتنبؤ بالفشل، عمان، مؤسسة الوراق.

٨. السجاعي،محمودمحمود (2010م)، تحليل وتصميم النظم المحاسبية،المنصورة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

٩. السيسي، صلاح الدين(١٩٩٨م)،نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، لبنان، دار الوسام للطبع والنشر.

١٠. الفيومي،محمد (1998م)، تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية، الإسكندرية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.

١١. اليسوعي، لويس معلوف(١٩٨٦م) ، المنجد في اللغة والإعلام، بيروت، دار المشرق.

١٢. دبيان ،السيد عبد المقصود وآخرون (1989م)، النظام المحاسبي في المنشئات المالية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.

١٣. زكي، خالد عبد المنعم وعلي، سمية أمين(٢٠١٤م)، المراجعة الإدارية وتقويم الأداء، القاهرة، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح.

١٤. سليمان، عبد العزيز عبدالرحيم علي(٢٠٠٤م)،التمويل والإدارة المالية في منشات الأعمال، ب م، ب ن .

١٥. سيد أحمد، شيرين مأمون(٢٠١٧م)، الدور الوسيط لمبادئ حوكمة الشركات في العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية– دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية،الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة والتمويل.

١٦. عبد الحليم، محمد فرح (٢٠٠٣م)، التمويل والإدارة المالية، ب م، ب ن.

١٧. عبدالرحمن، شذى عبدالرحمن حسن(٢٠٢١م)، دور النظام المحاسبي الإلكتروني في رفع كفاءة الأداء المالي –دراسة ميدانية على عينة من المشاريع الزراعية الحكومية بولاية نهر النيل، شندي، جامعة شندي، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة.

١٨. عبدالعال أحمد رجب وأخرون، (1992م)،أنظمة المعلومات المحاسبية والحاسبات الإلكترونية، الإسكندرية، الدار الجامعية.

١٩. عبد الكريم، عبد العزيز مصطفي(٢٠٠٢م) ، دراسة الجدوى وتقويم المشروعات، الموصل ، الحامد للنشر والتوزيع.

٢٠. عبداللطيف،ناصر نور(2008م)، الأنظمة المحاسبية المتخصصة، الإسكندرية، الدار الجامعية.

٢١. عبد المحسن ،توفيق محمد(١٩٩٧م) ، تقييم الأداء، بيروت ، دار النهضة العربية.

٢٢. عطيه،هاشم احمد(1999م)،مدخل إلي نظم المعلومات المحاسبية،الإسكندرية، الدار الجامعية.

٢٣. علي،عوض الله التوم محمد(2009م)،نظم المعلومات المحاسبية ودورها في قياس وعاء ضريبة أرباح الأعمال،الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة.

٢٤. علي، محمد بابكر حسن محمد(٢٠١٨م)، أثر نظام محاسبة المسؤولية في الرقابة وتقويم الأداء في الوحدات الحكومية الخدمية–دراسة ميدانية على المستشفيات والمراكز الطبية بمحلية شندي، شندي، جامعة شندي، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستيرغير منشورة في المحاسبة.

٢٥. فضالة،أبوالفتوح علي(١٩٩٦م)،التحليل المالي وإدارة الأموال، عمان، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع.

٢٦. فيرو، تاج الدين محمد (٢٠٠١م)، تقويم الأداء في القطاع الاقتصادي، الخرطوم، جي تاون.

٢٧. قباني،ثناء علي (2002م)،نظم المعلومات المحاسبية،الإسكندرية، الدار الجامعية.

٢٨. مازون، شريف (٢٠٠٥م)، مؤشرات الأداء الأساسية، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

٢٩. مبارك، صلاح عبد المنعم(2001م)، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر.

٣٠. محمد، محمد الفيومي وآخرون (٢٠٠٤م)، المحاسبة الإدارية الإستراتيجية، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث.

٣١. مصطفى، إبراهيم وآخرون (ب ت)، المعجم الوسيط، القاهرة ، مطبعة مصر.

٣٢. موسي، أحمد محمد(١٩٧٢م)، مؤشرات تقويم الأداء في قطاع الأعمال، القاهرة، دار النهضة العربية.